بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين

ويلاحظ على كلا الإشكالين من قبل سيد المنتقى قدس سره على المحقق الإصفهاني قدس سره:

– مضافاً إلى أن الإشكالين إشكال على أصل المقدمة الموصلة لا على خصوص تصوير المحقق الإصفهاني للمقدمة الموصلة، ولذلك استوجه في الأخير صحة مبنى المحقق الآخوند قدس سره من أن الواجب هو مطلق المقدمة لا المقدمة الموصلة – أن اختصاص المقدمة الواجبة بالمقدمة الموصلة تام بتمامية المقتضي وتوفر الشرط وفقد المانع.

أما تمامية المقتضي فلأن المقتضي للأمر الغيري بالمقدمات هو حصول ذي المقدمة، إذ من الواضح أن المولى عندما يأمر بالمشي والدخول للحرم فليس غرضه مجرد التمكن من الزيارة وإن لم تقع الزيارة، وإنما غرضه من الأمر الغيري ضمان حصول المطلوب النفسي ألا وهو الزيارة بما فيها من الملاك، وهذا يعني اختصاص المقدمة الواجبة بالمقدمة الموصلة – أي: المقدمة الملازمة لحصول ذي المقدمة خارجاً.

وأما توفر الشرط فإن الشرط هو القدرة، والمفروض أن المكلف قادر على المقدمة الموصلة لأنه قادر على الإتيان بمجموع المقدمات بنحو لا ينفك ذو المقدمة عن إتيانها.

وأما فقد المانع فإنه لا مانع من اختصاص المقدمة الواجبة بالمقدمة الموصلة بعد تمامية المقتضي وتوفر الشرط إلا دعوى أن عنوان المقدمة الموصلة مما لا يصدق على ما في الخارج لأن كل الأفعال الخارجية عدا الأسباب التوليدية ليست مصداقا للمقدمة الموصلة، ولكن إنما يتجه هذا المانع لو لوحظت كل مقدمة على انفرادها واستقلالها، فيقال: كل مقدمة ليست موصلة، وهذا إن ورد إشكالا فهو وارد على الأسباب التوليدية، لأن الأسباب التوليدية أيضا منحلة إلى أجزاء وكل جزء منها ليس مقدمة موصلة، فمثلا: إذا أمر المولى بإتلاف كتب الضلال بالإحراق فإن تحقيق ذلك يحتاج إلى عدة أجزاء: إعداد النار وحركة اليدين وعدم وجود الريح المانع للإحراق، وكل هذه الأجزاء ليست مقدمة موصلة، وإنما المقدمة الموصلة خصوص آخر خطوة لوقوع الكتب في النار، والصحيح: أنه إذا كان المنظور كل جزء على انفراده فليس مقدمة موصلة، وأما إذا كان المنظور – كما هو ظاهر كلام صاحب الفصول قدس سره – مجموع المقدمات فإن حصول مجموع المقدمات مما لا ريب في أنه ملازم

لحصول ذي المقدمة بنحوٍ لا ينفك عنه، فمصداق المقدمة الموصلة متحقق سواء في الأسباب التوليدية أو في مجموع الأفعال الإرادية.

وبذلك يتضح عدم ورود الإشكالين اللذين سجلهما في المنتقى:

أما الإشكال الأول وهو دعوى أن لا مصداق للموصلة خارجا إذ ينفك ذو المقدمة عنها، فقد اندفع بأن المنظور هو مجموع المقدمات والأفعال عن إرادة.

وأما الإشكال الثاني وهو دعوى أن ما في الخارج من الأفعال موضوع لترتب الثمرة لكنه ليس مقدمة موصلة، وما هو مقدمة موصلة – وهو الإرادة – ليس موضوعا للثمرة، فالجواب عنه أنه كما أن الفعل الخارجي بنفسه ليس موصلا فالإرادة كذلك ليست موصلة بنفسها لأنها تحتاج إلى ضميمة الفعل الخارجي كما يحتاج الفعل الخارجي في الوصول لذي المقدمة إلى الإرادة، فكل منهما محتاج إلى الآخر، وما يتشكل منهما وهو الفعل عن إرادة–أي مجموع المقدمات عن إرادة –هو موضوع الثمرة وهو المقدمة الموصلة، وهو مما لا ينفك عنه ذو المقدمة.

الإشكال الثالث: وهو الصحيح، وحاصله: أنه لا يعقل تعلق الوجوب الغيري بهذه الحيثية – أي: ملازمة ذي المقدمة للمقدمة – وبيانه: أن منظور المحقق الإصفهاني قدس سره إما أن عنوان الموصلية المنتزع من ملازمة المقدمة لذيها قيدٌ كما هو ظاهر كلام صاحب الفصول قده، أو أن عنوان الموصلية مجرد عنوان انتزاعي مشير لما هو مقدمة بالحمل الشائع وليس بقيد في الواجب الغيري.

فإن كان منظوره الأول – كما عبر به في [نهاية الدراية ج٢ ص١٤٤] حيث قال: لا مانع من كونه قيدا – فيلاحظ عليه أن هذه الحيثية ليست دخيلة في الغرض وهو حصول ذي المقدمة، بل الدخيل فيه ذات المقدمة، إذ لا يوجد في الخارج وراء المقدمة وذيها ضميمة يعبر عنها ب حيثية العلية أو الملازمة، مثلا إذا أمر المولى بزيارة أمير المؤمنين علي عليه السلام فالدخيل في الزيارة هو ذات الدخول لا الدخول بما هو ملازم، إذ ليس في الخارج الا الدخول والزيارة، وبالتالي فكل دخول تعقبته الزيارة تحقق به الغرض، وهو حصول ذي المقدمة، والدخول هو الدخيل فيه لا الدخول بعنوان أنه ملازم، فهذا العنوان لا دخل له في الموضوع كي يتعلق به الوجوب الغيري.

وإن كان منظور المحقق أعلى الله مقامه أن حيثية الموصلية – بمعنى الملازمة – مجرد حيثية مشيرة لما في الخارج، وهو ذات العلة، وأن الواجب الغيري هو تلك المقدمة التي وقعت في الخارج في صراط ذي المقدمة ولو على سبيل الاتفاق، كما يظهر من حاشيته [ج٢ ص١٤٣] فلازم ذلك أنه لا تختص

المقدمة الموصلة بمجموع المقدمات، بل كل مقدمة وقعت في طريق ذي المقدمة فهي مقدمة موصلة، وعنوان الموصلية المنتزع من الملازمة غير دخيل، لأن هذا العنوان مجرد مشير فلا تختص المقدمة الواجبة بالوجوب الغيري بمجموع المقدمات بنحو يبلغ درجةً لا ينفك ذو المقدمة عنها، بل متى وقعت كل خطوة من المشي في طريق الزيارة فقد وقعت مقدمة موصلة، كما هو التعريف الرابع للمقدمة الموصلة وسيأتي الحديث عنه.

هذا تمام الكلام في التعريف الثاني للمقدمة الموصلة.

التعريف الثالث: ما ذهب إليه المحقق العراقي قدس سره [في المقالات، ج ١ ص٣٣١] [ونهاية الأفكار م١ج٢ ص٣٤٠]، وهو أن المقدمة الموصلة عبارة عن الحصة التوأم مع ذي المقدمة.

وبيان مطلبه بذكر أمور:

الأمر الأول: في تصوير الحصة التوأم.

إن الحصة التوأم عبارة عن الوجود في ظرف القيد، فلا هي بنحو الإطلاق ولا هي بنحو التقييد، بل هي شق ثالث وهو الوجود في ظرف القيد، وكما يتصور ذلك في القضايا الخبرية يتصور ذلك في القضايا الإنشائية.

أما تصوير ذلك في القضايا الخبرية فكما لو قلنا: (الإنسان نوع) فإن حمل النوع على الإنسان ليس حملا على الإنسان ولو لم يلحظ في الذهن، بل لابد من لحاظه في الذهن ليصح الحمل، لأن النوعية والجنسية من المعقولات الثانوية، والمعقولات الثانوية إنما تعرض على موضوعاتها حين لحاظها في الذهن، فليس موضوع حمل كلمة (نوع) الإنسان بل الإنسان عند لحاظه في الذهن، كما أن الموضوع لقولنا: (نوعٌ) ليس هو الإنسان بشرط لحاظه في الذهن، لأنه لو كان موضوع النوعية الإنسان بقيد لحاظه في الذهن لكان جزئيا، لأن كل وجود فهو جزئي خارجيا كان أم ذهنيا، فلو كان الإنسان بقيد لحاظه في الذهن نوعاً لكان الإنسان جزئيا وليس نوعا، فالموضوع هو الإنسان بلا إطلاق ولا تقييد أي: أن الموضوع لكلمة (نوع) هو الحصة التوأم أي: الإنسان في ظرف لحاظه لا على نحو الإطلاق ولا بقيد اللحاظ.

وأما تصوير ذلك في القضايا الإنشائية، فكما إذا قال: (اتبع خاصف النعل) فإن عنوان خاصف النعل عنوان مشير إلى ذات أمير المؤمنين عليه السلام حال جلوسه وخياطته لنعله، ولذا: ليس الملحوظ عند الأمر بلزوم الاتباع هو الذات المقدسة لأمير المؤمنين علي عليه السلام من دون لحاظ

خصوصية خصف النعل في البين، ولا أنه على نحو دخول التقيد وخروج القيد وإلا لكان الإمام خصوص من يكون خاصف النعل، ولكن الملحوظ هو على نحو خروج التقيد والقيد والنظر إلى الصفة ظرفا لا قيدا، فخاصف النعل عنوان مشير لتلك الذات المقدسة في هذا الظرف لا على نحو الإطلاق أو التقييد بل الوجود المقدس في هذا الظرف وهو كونه خاصف النعل.

والحمد لله رب العالمين